المُقحَمات في الحديث الشريف

د.صالح أحمد صافار

جامعة مصراتة /كلية الآداب

تمهيد:

يتناول هذا البحث قضية الإقحام محصورة في الحديث الشريف، من كلام الرسول –صلى الله عليه– وسلم متنوعة بين الاسمية والحرفية، وهي ظاهرة مبثوثة في الكلام العربي شعره ونثره، وقد آثرت دراستها في الحديث الشريف إسهاماً مني في دراسة الجانب النحوي في الحديث الشريف الذي يجب–في رأيي– الالتفات إليه لوجود مادة غزيرة صالحة للدراسة في كل القضايا النحوية والصرفية والبلاغية واللغوية.

والاحتجاج بالحديث مختلف فيه بين أهل النحو– كما هو معلوم– فمنهم من منعه، ومنهم من أجازه ولكل دليله[38]، واعتمد هذا البحث كتب الصحاح الست ومسند الإمام أحمد في دراسة هذه الظاهرة، كما اعتمد الأحاديث التي بلفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– لا بلفظ الصحابي، وهي دراسة وصفية انتقائية.

وهذا البحث مختلف عن رسالة: (ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية) لخالد بن عبد الكريم بسندي، في أن صاحب البحث لم يقصر بحثه على الحديث الشريف، بل شمل القرآن متمثلاً في سورة البقرة، وشمل الشعر وخصّه بدراسة شعر امرئ القيس، وعبيد الله بن القيس الرُّقَيَّات، وبشار بن برد، والشوقيات، وخصّ الحديث بدراسة نماذج من صحيح البخاري بعضها لم تكن من لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– حيث درس ستة وعشرين حديثاً، منها سبعة عشر حديثاً بلفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– وتسعة أحاديث ليست بلفظه، كما درس نماذج من البخلاء للجاحظ. والأيام لطه حسين، والمقال الاجتماعي والمقال السياسي والمناظرة. أمّا صاحب بحث:(الإقحام في التراكيب العربية)[39] فلم يذكر إلا حديثاً واحداً، وهو:" إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ "[40] شاهداً لابن مالك على زيادة (مِن) في الإيجاب.

وأعني بالإقحام كل ما وقع بين المتلازمَيْن، ويمكن حذفه والاستغناء عنه دون أن يحدث خللاً، وهو ما تبنّاه صاحب بحث: (ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية)[41].

وقد احتوى كلام الرسول صلى الله عليه وسلم على المُقحَمات كغيره من الكلام العربي، وهذه المُقحَمات تنوعت بين الاسمية والحرفية والفعلية، وسأدرس في هذا البحث النوعين الأولين؛ لأنّ النوع الثالث ما ورد منه لم يكن من لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– حسب اطلاعي.

---

38 - من المانعين: ابن الضائع، وأبو حيان، ومن المجوزين: ابن مالك، والرضي. انظر: بحث: النحويون والحديث الشريف، صالح صافار، مجلة الساتل،العدد:2 ، ص:41-52 ، جامعة السابع من أكتوبر، العدد الثاني، يونيو/الصيف، 2007، السنة الأولى

39 - انظر: ص246.

40 - صحيح مسلم: 945، كتاب: اللباس والزينة ، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان..إلخ، الحديث: 5538، والسنن الكبرى للنسائي:461/8، كتاب: الزينة، باب: التصاوير، الحديث:9709، 9710.

41 - انظر: ص: 3.

كما أؤكد أنّ الاختلاف في رواية الحديث في غير موطن الشاهد لا تهمني، بل المهم هو اتفاق ألفاظ الحديث في موطن الشاهد؛ ولذلك لن أذكر اختلاف روايات الحديث المستشهد به في التخريج، كما في الحديث: "خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ"[42] حيث روي بلفظ: " لا صَدَقَةَ إلا عَنْ ظَهْرِ غِنًى، واليدُ العُليا خيرٌ من اليد السُّفلى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ"[43]،وبرواية: " أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عن ظهر غِنًى، واليدُ العُليا خيرٌ من اليد السُّفلى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ"[44]،وبلفظ: "إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ"[45].

وأشير إلى أنني راعيت الترتيب الزمني للمصادر في الهامش، إلا في تخريج الأحاديث فقد كانت الصدارة للمصدر الموافق لفظه لفظَ الحديث المستشهد به.

42 - صحيح البخاري: 347، كتاب: الزكاة، باب: لا صَدَقَةَ إلا عَنْ ظَهْرِ غِنًى، الحديث: 1426، والسنن الكبرى للنسائي:55/3، كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل الحديث: 2336.

43 - السنن الكبرى للنسائي:50/3، كتاب: الزكاة، باب: الصدقة عن ظهر غنىً، الحديث:2326.

44 - السنن الكبرى للنسائي: 55/3، كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل، الحديث: 2335.

45 - مسند الإمام أحمد: 304/16، الحديث: 10511.

تعريف الإقحام لغة:

قال ابن فارس: "القاف والحاء والميم أصلٌ صحيح يدل على تورُّدِ الشيء بأدنى جفاء وإقدام[46]،"وقحَم في الأمر: رَمَى بِنَفْسِهِ فيه مِنْ غَيْرِ تَفْكِيرٍ وَلاَ رَوِيَّةٍ[47].قال الزمخشري: "وهذا من المجاز"[48]، وقحَم نفسه في النهر أو نحوه: رمى بنفسه فيه من غير دُرْبةٍ[49]،وأَقْحَمَ نَفْسَهُ فِيمَا لاَ يَعْنِيهِ : أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِيمَا لاَ يَعْنِيهِ بِلاَ تَفْكِيرٍ وَلاَ رَوِيَّةٍ[50].

وقَحَمَتْه الفرس تقحيماً: رمته على وجهه[51]، والقُحْمَةُ -بضم القاف-:المَـهْلَكَة والقَحْط والسَّنَة الشديدة،[52]والمُقحَمات: الذنوب العظام التي تقحم أصحابها في النار...[53]، ولفظة مُقحَمة، أي: زائدة[54].

تعريف الإقحام اصطلاحاً:

لم أقف على تعريف له في الاصطلاح، وهذا ما ذكره من سبقني في تناول ظاهرة الإقحام، كصاحب بحث:(الإقحام في التراكيب العربية)[55]، وصاحب بحث:(ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية)[56].

ويمكن أن أذكر تعريف صاحب ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية، وهو: "ما دخل التركيب ووقع بين متلازمَيْن، وله معنى يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتغير به أصل المعنى الذي تضمنه التركيب"[57].

نماذج من المقحمات:

تنقسم المُقحَمات في هذا البحث إلى مُقحَمات اسمية وأخرى حرفية.

أولا: المُقحَمات الاسمية:

وقعت بعض الأسماء مُقحَمة في كلام الرسول -صلى الله عليه وسلم- من ذلك:

1- ظهر وأظهر:

وردت الكلمة مُقحَمة مفردة، ومثناة،، ومجموعة، فقد جاءت بلفظ المفرد في قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-:

أ- "خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ"[58].

قال الكَرْمَاني:"لفظ الظهر مُقحَم كما في الحديث: خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، والظهر قد يزاد في مثله إشباعاً للكلام وتوكيداً"[59].

---

46 - معجم مقاييس اللغة: 387/2 (قحم).
47 - انظر: العين:54/3، والقاموس :161/4، واللسان:25/5(قحم).
48 - أساس البلاغة:55/2 (قحم).
49 - العين: 54/3، واللسان:25/5، والقاموس:161/4(قحم).
50 - اللسان:25/5 (قحم).
51 - العين: 55/3، الصحاح:2006/5، واللسان:25/5، والقاموس:161/4، (قحم) في الجميع.
52 - انظر: الصحاح:2006/5، والقاموس:161/4، واللسان:25/5، والتاج:33/ 229"(قحم) في الجميع.
53 - اللسان:25/5، والتاج:33/ 232.
54 - التاج:33/ 234، والمعجم الوسيط: 717.
55 - ص: 190.
56 - ص:15.
57 - ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية: 16.
58 - صحيح البخاري: 347، كتاب: الزكاة، باب: لا صَدَقَةَ إلا عَنْ ظَهْرِ غِنًى ، الحديث: 1426، والسنن الكبرى للنسائي:55/3، كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل، الحديث: 2336.

ب– " لقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَقَلَّبُ فِي الْجَنَّةِ، فِي شَجَرَةٍ قَطَعَهَا مِنْ ظَهْرِ الطَّرِيقِ، كَانَتْ تُؤْذِي النَّاسَ".[60]

ذكر المُنَاوِي أن لفظ الظهر مُقحَم في هذا الحديث.[61]

ج– " قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا عَدَّهَا، قَالَ: أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ".[62]

قال الكَرْمَاني: "(عن ظهر قلبك) أي من حفظك لا من النظر، ولفظ (الظهر) مُقحَم"[63].

د– "مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو لأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ إِلاَّ قَالَ الْمَلَكُ: وَلَكَ بِمِثْلٍ".[64]فلفظ الظهر مُقحَم[65]للتأكيد كما ذكر بعض العلماء، قال صاحب مرقاة المفاتيح معقباً على هذا الحديث:"الظهر مقحم للتأكيد، أي: في غيبة المدعو له عنه وإن كان حاضرا معه، بأن دعا له بقلبه حينئذ أو بلسانه ولم يسمعه"[66].

- وقد ورد لفظ الظهر مثنى في الحديث الذي رواه البخاري وغيره، وهو قوله –صلى الله عليه وسلم–: "أَلاَ أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِ، إِلاَّ مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ: تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ ، وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ"[67].

قال صاحب الكوثر الجاري، معقباً على هذا الحديث: " لفظ الظهر مُقحَم، والتثنية للتأكيد، والنون زائدة على خلاف القياس"[68].

- كما ورد لفظ الظهر مقحماً مجموعاً في قوله–صلى الله عليه وسلم–: " أَنَا بَرِيء مِنْ كُلّ مُسْلِم يُقِيم بَيْن أَظْهُر الْمُشْرِكِينَ "[69]

فقد نصّ على هذا بعض شرّاح الحديث، منهم: عليّ بن سلطان القاري، بقوله بعد أن ذكر الحديث: "وَأَظْهُرِ مُقْحَمٌ"[70].

---

[59] - صحيح البخاري بشرح الكَرْمَاني: 173/6، وانظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، للكوراني:429/3، وفيض القدير للمُنَاوِي:475/3.

[60] - صحيح مسلم:1143، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فَضْلِ إِزَالَةِ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، الحديث:6671.

[61] - انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير: 295/2.

[62] - صحيح البخاري: 1284،كتاب: فضائل القرآن، باب: القراءة عن ظهر القلب، الحديث: 5030.

[63] - صحيح البخاري بشرح الكرماني: 35/19، وانظر: عمدة القارئ:66/20، ومرقاة المفاتيح:281/6، وفيض القدير: 279/5.

64 - صحيح مسلم:1185، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فَضْلِ الدُّعَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، الحديث:6927، وسنن ابن ماجة: 142/4 كتاب: المناسك، باب: فضل دعاء الحاج، الحديث: 2895.

65-انظر: ربط الشوارد في حل الشواهد: 125-126، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:117/5، والتيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي:137/1، وعون المعبود: 393/4 ،وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:114/6.

[66] - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:117/5، وانظر: عون المعبود: 393/4 ،وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:114/6.

[67] - صحيح البخاري:206، كتاب:الأذان، باب: الذكر بعد الصلاة، الحديث:843، والسنن الكبرى للنسائي: 63/9، كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد دبر الصلوات وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة فيه، الحديث :9898.

[68] - ص: 465/2.

[69] - سنن أبي داود: 73/3، كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصمَ بالسجود، الحديث: 2645، وسنن الترمذي: 155/4، كتاب: السير، باب: مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُقَامِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ، الحديث: 1604.

[70] - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:105/7، وانظر: عون المعبود: 304/7، وتحفة الأحوذي: 229/5.

2- آل:

وردت الكلمة مُقحَمة[71] بلفظ المفرد في قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-:

أ- " يخرج رجلٌ من وراءِ النهرِ يُقال له: الحارثُ بن حَرَّاثٍ، على مُقدِّمتِهِ رجُلٌ يُقال له: منصورٌ، يُوطِّئُ -أو يُمكِّنُ- لآل مُحَمَّدٍ، كما مكَّنت قُريشٌ لرسول الله - صلَّى الله عليه وسلم - وَجَبَت على كلِّ مؤمنٍ نُصرَتُه -أو قال: إجابتُه"[72].

ب- " لقد أُوتِيَ أَبُو مُوسَى مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُد"[73].

قال البيضاوي: "والمراد بـ"آل داود"نفسُه, و"آل"مُقحَم, إذ لم يكن له آلٌ مشهورٌ بحسن الصوت, بل المشهود له به هو نفسه".[74]

3- دار:

وردت الكلمة مُقحَمة بلفظ المفرد في قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-:

"السلامُ عليكم دَارَ قوم مُؤمنينَ، وإنَّا إن شاء اللهُ بكُم لاحِقُون"[75]

قال صاحب مرقاة المفاتيح: " قِيلَ الدَّارُ مُقْحَمٌ، أَوِ التَّقْدِيرُ يَا أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ "[76]،والثاني قال به الكثيرون، أي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، منهم: النووي، يوضح ذلك قوله: " دار: منصوب على النداء، أي: يا أهل دار، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.[77]

ثانياً: المُقحَمات الحرفية:

وردت بعض الحروق مُقحَمة في أقوال الرسول صلى الله عله وسلم، منها:

1- البـــــــاء:

ورد حرف الباء مقحماً في عدة أحاديث، منها قوله -صلى الله عليه وسلم-:

أ- "مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ"[78].

---

[71] - انظر: مرقاة المفاتيح:98/10.

[72] - سنن أبي داود: 309/4، كتاب: المهدي، باب: أول كتب المهدي، الحديث: 4290.

[73] - السنن الكبرى للنسائي: 271/7، كتاب: فضائل القرآن، باب: حسن الصوت بالقرآن، الحديث:7997، ومسند الإمام أحمد:416/14، الحديث: 8820، و: 501/15، الحديث: 9806، و: 69/38، الحديث: 22969، و: 141/38، الحديث: 23033، وصحيح البخاري: 1288، كتاب: فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن، الحديث: 5048، وسنن الترمذي: 693/5، كتاب: المناقب، باب: في مناقب أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، الحديث: 3755.

[74] - تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: 569/3، وانظر: سنن ابن ماجه بحاشية السندي:316/1.

[75] - الموطأ:258/1، كتاب: الطهارة، باب: جامع الوضوء، الحديث:62، وسنن ابن ماجه:77/3، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر، الحديث: 1546، سنن أبي داود: 362/3، كتاب: الجنائز، باب: ما يقول إذا زار القبور أو مر بها، الحديث: 3237، والسنن الكبرى للنسائي:129/1، كتاب: الطهارة، باب: حلية الوضوء، الحديث: 143.

[76] - 220/4.

[77] - صحيح مسلم بشرح النووي:41/7، وانظر: المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك: 98/2 لابن العربي: 98/2، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ للسيوطي: 238/1.

[78] - جزء من حديث طويل، وهو في: مسند الإمام أحمد:315/1، الحديث:184، وصحيح البخاري:23، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبئ - صلى الله عليه وسلم- عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، الحديث:50، وصحيح مسلم: 25، كتاب: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصائصه، الحديث: 97، وص: 26، باب: الإسلام ما هو وبيان خصائصه: ، الحديث:99، وسنن أبي داود:48/5-50، كتاب: السنة، باب: في القدر، الحديث:4695.

قال صاحب منحة الباري:"الباءُ زائدةٌ لتأكيدِ مَعْنَى النفي، والمرادُ: نفيُ عِلْم وقتها، إذ وجودها مقطوع به."[79]

ب– "إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا"[80].

قال القَسْطَلَّاني معقباً على هذا الحديث، وموضحاً زيادة الباء: "والباء زائدة، والأصل يعمل عمل أهل النار؛ لأنّ قوله:(عمل) إمّا مفعول مطلق أو مفعول به، وكلاهما مستغن عن الحرف، فزيادة الباء للتأكيد، أو ضُمِّن يعمل معنى يتلبس"[81].

ج– "كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[82].

فالباء زائدة،قال القرطبي: " والباء في (بالمرء) زائدة هنا على المفعول، وفاعل (كفى): (أن يحدث)"[83].

وقد استشهد بهذا الحديث ابن هشام، والسيوطي، والصَّبَّان على زيادة الباء في مفعول (كفى) يوضح ذلك قول ابن هشام: " وَقد زيدت فِي مفعول كفى المتعدية لوَاحِد، وَمِنْه الحَدِيث كفى بِالْمَرْءِ كذباً أَن يُحدِّث بِكُل مَا سمع"[84].

2– الفاء:

وقعت الفاء زائدة في كلام الرسول –صلى الله عليه وسلم– في عدة أحاديث، منها:

أ- «اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ»[85].

يرى بعض العلماء أن الفاء زائدة، منهم: القرطبي،[86] والكَرْمَاني[87]، ومحمد الخضر الشنقيطي،[88]قال القرطبي: "وقد روي: (فلتؤجروا) بفاء ولام، وينبغي أن تكون هذه اللام مكسورةً؛ لأنها لام (كي)وتكون الفاء زائدةً، كما زيدت في قوله – صلى الله عليه وسلم–: (قوموا فلأُصلِّ لكم)... ويكون معنى الحديث: اشفَعوا لكي تُؤْجَروا"[89]، ويرى الطِّيبي أنّ الفاء

---

[79] - منحة الباري بشرح صحيح البخاري للأنصاري: 228/1،227.، وانظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:123/1

[80] - صحيح مسلم: 1151، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله، وشقاوته وسعادته، الحديث: 6723، ومسند الإمام أحمد: 125/4، الحديث: 3624، وصحيح البخاري: 795،794، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، الحديث:3208. وسنن الترمذي: 446/4، كتاب: القدر، باب: ما جاء أن الأعمال بالخواتيم، الحديث: 2137.

81 - إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للقَسْطَلَّاني:324/5، وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني :226/23، ومنحة الباري بشرح صحيح البخاري للأنصاري :524/9، وفتح المنعم شرح صحيح مسلم لموسى لاشين:164/10.

[82] - السنن الكبرى:403/10، كتاب:المواعظ، الحديث: 11845، وسنن أبي داود: 167/5، كتاب: الأدب، باب: في التشديد في الكذب، الحديث:4992، وصحيح مسلم:8، مقدمة الإمام مسلم، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، الحديث:7.

[83] -المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي: 117/1"، وانظر: المفاتيح في شرح المصابيح للمُظْهِري: 259/1، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي: 51/3، وفيض القدير شرح الجامع الصغير:2/5 .

84 - مغني اللبيب: 165/2،164، وانظر: همع الهوامع:16/3، وحاشية الصبان:321/2.

85 - صحيح البخاري: 1511، كتاب: الأدب، باب: تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً، الحديث: 6027، وصحيح مسلم: 1145، كتاب: البر والصلة والأدب، باب: استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، الحديث:6691، ومسند الإمام أحمد:479/32، الحديث: 19706.

[86] - انظر: المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم: 632/6 ، وشرح سنن النسائي: للوَلَّوِي:49/23.

87 - انظر: صحيح البخاري بشرح الكرماني: 179/21، وانظر: وانظر عمدة القارئ:180/22، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ للسيوطي:417/2،، ومنحة الباري بشرح صحيح البخاري:184/9، وكوثَر المَعَاني الدَّرَارِي للشنقيطي:301/12، وشرح سنن النسائي المسمى للوَلَّوِي:49/23.

[88] - انظر: كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي:301/12

[89] -المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم: 632/6.

واللام زائدتان، وليس الفاء وحدها، يوضح ذلك قوله: " والفاء في (فلتؤجروا) واللام مقحمة، بل كلاهما مؤكدان؛ لأنّه لو قيل: (تُؤْجَروا) جواباً للأمر لصح"[90].

ويدل على زيادتهما، أي: الفاء واللام الرواية بدونهما: "اشفعوا تؤجروا"[91]،قال صاحب منحة الباري: " وقيل: الفاء واللام زائدتان، ويوافقه سقوطهما"[92].

ب- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»[93].

فقد وقعت الفـاء هنا زائدة كمـا يرى بعض العلماء، يقول السّنْـدي: " وَالْفَاء الأولى فصيحة وَالثَّانِية زَائِـدَة،وزيـادتها فِي مثـل هَذَا شَائِـع، وَمِنْه قَوْله تَعَـالَى ﴿ **وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**[94]﴾[95]غير أن منهم من عدّها جزائية، ولفظ (جاهد) المذكور مفسر، يقول العيني: "(ففيهما فَجَاهد) الْجَار وَالْمَجْرُور مُتَعَلق بمقدر، وَهُوَ: جَاهد، وَالْمَذْكُور مُفَسّر لَهُ، وَتَقْدِيره: إِن كَانَ لَك أَبَوَانِ فَجَاهد فيهمَا"[96].

3- الـــــــلام:

وقعت اللام مُقحَمة في كلام الرسول -صلى الله عليه وسلم- من ذلك:

أ- "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ."[97]

فاللام زائدة للمبالغة كما ذكر بعض شرّاح الحديث، منهم: المُظْهِري[98]،والطِّيبي[99]، وعليّ القاري[100]، والزرقاني[101]، قال المُظْهِري: "نَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ، وزيادة اللام للمبالغة في نصيحة المنصوح"[102].

---

90 - شرح الطيبي: 3177/10، وانظر عمدة القارئ:180/22، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ للسيوطي:417/2، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري: 167/9، وكوثَر المَعَاني الدَّرَارِي للشنقيطي:301/12، وشرح سنن النسائي للوَلَّوِي:49/23

91 - مسند الإمام أحمد:355/32، الحديث:19584، وصحيح البخاري: 348، كتاب: الزكاة، باب: التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، الحديث:1432، وسنن الترمذي: 218/5، كتاب: الأدب، باب: في الشفاعة ، الحديث: 5132، والسنن الكبرى للنسائي:61/3، كتاب: الزكاة ، باب: الشفاعة في الصدقة، الحديث: 2349،

92 - منحة الباري بشرح صحيح البخاري:184/9.

93 - صحيح البخاري: 740، كتاب: الجهاد والسير، باب: الجهاد بإذن الوالدين، الحديث: 3004، صحيح مسلم: 1117، كتاب: البر والصلة والأدب، باب: بر الوالدين وأيهما أحق به، الحديث: 6504، والسنن الكبرى:272/4، كتاب: الجهاد، باب: الرخصة في التخلف لمن كان له والدان، الحديث: 4296، وسنن الترمذي: 192/4، كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في من خرج في الغزو وترك أبويه، الحديث: 1671.

94- المطففين، آية: 26.

95 - سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي: 317/5.

96 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 130/22" وانظر: صحيح البخاري شرح الكرماني: 17/13. والكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري للكرماني: 23/6.

97 - صحيح مسلم:733، كتاب: الأيمان، باب: ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، الحديث: 4318، وسنن أبي داود:229/5، كتاب: الأدب، باب: ما جاء في المملوك إذا نصَح، الحديث: 5169.

98 - انظر: المفاتيح في شرح المصابيح:140/4.

99 - انظر: شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح: 2380/7،

100 - انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 472/6.

101- انظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك:629/4.

102 - المفاتيح في شرح المصابيح:140/4.

ب- " إِنَّ أَغْبَطَ أَوْلِيَائِى عِنْدِى لَمُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنَ الصَّلاَةِ، أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَأَطَاعَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضاً فِي النَّاسِ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ"[103].

(لَمُؤْمِنٌ) اللَّامُ زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ لِلتَّأْكِيدِ، أَوْ هِيَ لِلابْتِدَاءِ، أَوِ الْمُبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ أَيْ: لَهُوَ مُؤْمِنٌ[104]،ويدل على زيادتها خلو روايتي الإمام أحمد وابن ماجة منها: "إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي، مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ،..." الحديث[105].

4- مـــــــا:

وقعت (ما) مُقحَمة في أحاديث كثيرة من قوله –صلى الله عليه وسلم– منها:

أ- "أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِماً ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِماً عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِماً عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ"[106].

فـ (ما) الواقعة بعد (أي) زائدة في الحديث، قال علي بن سلطان: "(أَيُّمَا مُسْلِمٍ) مَا زَائِدَةٌ وَأَيُّ مَرْفُوعٌ عَلَى الِابْتِدَاءِ"[107]، وقال المباركفوري في زيادة(ما)الثانية:"قوله:(أيما مؤمن)ما زائدة وأي مرفوع على الابتداء(أطعم مؤمنا على جوع)أي: مؤمناً جائعاً (أطعمه الله يوم القيامة من ثمار الجنة)."[108]

---

[103]- جزء من طويل رواه الترمذي:575/4، كتاب: الزهد، باب: ما جاء في الكفاف والصبر عليه، الحديث:2347.

[104] -انظر:مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 383/9"، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: 12/7، 13.

105 - سنن ابن ماجة: 234/5، كتاب: الزهد، باب: الترك، الحديث:4117، وانظر مسند الإمام أحمد: 535/36، الحديث: 22197.

[106]- سنن أبي داود:215/2، كتاب: الزكاة، باب: في فضل سقي الماء، الحديث: 1682.ومسند أحمد:166/17، 167، الحديث: 11101. وسنن الترمذي: 633/4، كتاب:صفة القيامة، الحديث:2449.

[107]- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:4/ 354.

108- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:145/7.

ب- " لا يَعلمُ مَا قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ "[109]

يجوز رفع (قدر) ونصبه ، وتكون(ما) زائدة على الثاني، يوضح ذلك قول القرطبي مجوزاً ضبط (راء) كلمة (قدر) بالرفع والنصب: " قيدناه عن بعض شيوخنا برفع الراء، على أن تكون (ما) استفهاماً خبراً مقدماً و(قدر) مبتدأ، أو بنصبها عَلَى أن تكون (ما) زائدة و(قدرَ) مفعول (يعلم)"[110].

ويدل على زيادتها خلو رواية الإمام أحمد من (ما): "غيرَ أنّه لا يَعلمُ قَدْرَ عِظَمِها إلا اللهُ تعالى"[111]

ج- " أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيْعَةً فَادْعُونِي، فأنا وليّه، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالاً فَلْيُؤْثَرْ بِمَالَهُ عُصْبَتُهُ مَنْ كَانَ "[112]

فـ (ما) زائدة في هذا الحديث، يقول مؤلف كتاب طرح التثريب في شرح التقريب: " قَوْلُهُ فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيْعَةً لَفْظَةُ (مَا) زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ"[113].

5- مِــن:

من أكثر الحروف التي وردت مُقحَمة في كلام الرسول -صلى الله عليه وسلم- من ذلك قوله:

أ- "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ عَبْدًا مِنْ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمْ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟"[114].

فـ (من) الأولى والثانية زائدتان، يقول أبو البقاء العُكْبَري متحدثاً عن زيادة (من) الأولى: "(أكثر) مرفوع وصفًا ليوم على الموضع؛ لأن تقديره: (ما يوم) و (مِن) زائدة، و (عبداً) نصب بـ (يعتق) والتقدير: ما يوم أكثر عتقاً من هذا اليوم، ويكون (عبداً) على هذا جنساً في موضع الجمع، أي: من أن يعتق عبيداً، ويجوز أن يكون التقدير: أكثر عبداً يعتقه الله، فـ (عبداً) منصوب على التمييز بـ (أكثر) و (مِن) زائدة، وموضعه نعت لـ (عبد)[115].

وقال القرطبي مؤكداً زيادتهما المفهوم من التقدير الذي ذكره: "روينا (أكثر) رفعاً ونصباً، فرفعه على التميمية، ونصبه على الحجازية، وهو في الحالين خبر لا وصف، والمجروران بعده مبنيان. فـ (من يوم عرفة) يبيّن الأكثرية ممّا هي، و(من أن يعتق) يبيّن المميز، وتقدير الكلام: ما يوم أكثرُ من يوم عرفة عتيقاً من النار"[116]. بينما ينصّ الطِّيبي صراحة على زيادتهما، يوضح ذلك

---

[109] - جزء من حديث طويل في:صحيح البخاري:1835، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى:(وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)الحديث: 7437، وصحيح مسلم: 92، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، الحديث:451، والسنن الكبرى للنسائي: 255/10، كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى:(كل أمة تدعى إلى كتابها) الحديث:11424.

[110] -المفهم، للقرطبي: 420/1". وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن المُلَقِّن :201/7، وفتح الباري: 146/15.

[111] - مسند الإمام أحمد: 143/13، 144، الحديث: 7717.

[112] - صحيح مسلم: 707، 708 ،كتاب: الفرائض، باب: من ترك مالاً فلورثته، الحديث: 4160، ومسند أحمد: 537/13، الحديث: 8236.

[113] - طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي:229/6.

114 - صحيح مسلم: 568، 569، كتاب: الحج، باب: فضل يوم عرفة، الحديث: 3288، وسنن ابن ماجة: 217/4، كتاب: المناسك، باب: الدعاء بعرفة، الحديث: 3014، والسنن الكبرى للنسائي: 152/4، 153، كتاب: المناسك، باب: ما ذكر في عرفة، الحديث: 3982.

115 -انظر: إعراب الحديث النبوي: 392، وعُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد:180/3.

116 -المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم:460/3، وانظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم:408/5.

قوله: " قوله: (ما من يوم أكثر) (ما) بمعنى ليس،واسمه (يوم) و (مِن) زائدة و (أكثر) خبره و (مِن) الثانية أيضاً زائدة، و (من يوم عرفة) متعلق بـ(أكثر) أي: ليس يوم أكثر إعتاقاً فيه من يوم عرفة."[117].

ب- "مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْداً بِعَفْوٍ إِلَّا عِزّاً، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ"[118]

ولصاحب الاقتضاب كلام دقيق تعقيباً على هذا الحديث نقتبسه بحرفيته، حيث يقول: "وقد توهَّم قوم أنّ قوله: "ما نقصت صدقة من مال " من الكلام المقلوب، والمراد: ما نقص مال من صدقة، وهذا غلط عرض لقائله من أجل أنّه توهَّم أنّ (نقص) لا تتعدى إلى مفعول، وهذه كلمة تغلط فيها العامة، يقولون: نقص الشيء، فإذا أرادوا أن يعدوا إلى مفعول قالوا: أنقصته، كما يقال: قام زيد وأقمته، فإلى هذا المذهب ذهب من حمَل الحديث على هذا. والصحيح أنّه يقال: نقص الشيءُ ونقَصْتُه أنا، كما يقال: زاد وزدته، قال تعالى: ﴿**نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا**﴾[119] فمعنى قوله: (لا تنقص صدقة من مال): لا تنقص صدقة مالاً، ودخلت (مِن) للتبعيض، كما تقول: شربت مِن الماء".[120]

وعلى كل فـ (ما) على هذا التقدير زائدة، ويختلف التقدير إذا كانت للتبعيض أو بيانية، يوضح ذلك قول صاحب مرقاة المفاتيح: "مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ" مَا نَافِيَةٌ وَمِنْ فِي قَوْلِهِ: "مِنْ مَالٍ" زَائِدَةٌ أَوْ تَبْعِيضِيَّةٌ أَوْ بَيَانِيَّةٌ أَيْ: مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مَالاً أَوْ بَعْضَ مَالٍ أَوْ شَيْئاً مِنْ مَالٍ".[121]، بينما لم يجعلها الطِّيبي مفيدة التبعيض، إذ يقول معقباً على هذا الحديث:"(من) هذه يحتمل أن تكون زائدة، أي: ما نقصت صدقة مالاً، ويحتمل أن تكون صلة لـ (نقصت) والمفعول الأول محذوف، أي: ما نقصت شيئاً من مال"[122].

ج- "اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُوراً"[123].

اختلف العلماء في المراد من الصلاة في هذا الحديث، فبعضهم حصرها في النافلة، وبعضهم أدخل الفريضة، ولن أتطرق لهذا الخلاف، بل ما يعنيني أن هذا الخلاف انبنى على معنى حرف الجر(مِن) فمَن جعلها زائدة جعل المراد من الصلاة النافلة، ومَن جعل (مِن) تبعيضية جعل المراد من الصلاة المكتوبة، يوضح ذلك قول ابن العربي المالكي: " للعلماء في معنى هذا الحديث قولان: أحدهما: أنّه أراد النّافلة، كأنّه قال: اجعلوا صلاةَ النّافلة في بيوتكم، وتكون (مِنْ) زائدة، كما قالوا: ما جاءني من أَحَدٍ، يريدون: ما جاءني أحدٌ، القولُ الثّاني: ذهب بعض النّاس إلى أنّ المراد بذلك: أنْ يجعلَ بعض فرْضِهِ في بيته ليَقتدي به أهله"[124].

---

117 - شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح، : 1987/6، وانظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:510/5.

118 - صحيح مسلم: 1131، 1132، كتاب: البر والصلة والأدب، باب: استحباب العفو والتواضع، الحديث:6592، ومسند أحمد:552/14، الحديث:9008 وسنن الترمذي:376/4،كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في التواضع، الحديث:2029.

119 - المزمل، آية: 3.

120 - الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، اللِّمْساني:539/2،538

121 - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:340/4.

122 - شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح:1540/5، وانظر: عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد: 71/3، فيض القدير:503/5 ، والتيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي:369/2.

123 - مسند الإمام أحمد:278/8 الحديث: 4653، وصحيح البخاري: 117، كتاب: الصلاة، باب:كراهية الصلاة في المقابر، الحديث: 432، وصحيح مسلم: 316، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، الحديث:1820، وسنن أبي داود:441/1، كتاب: الصلاة، باب: صلاة الرجل التطوع في بيته، الحديث:1043، و:98/2، كتاب: الصلاة، باب: في فضل التطوع في البيت، الحديث: 1448.

124 - المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، المؤلف: ابن العربي المالكي:184/3، وانظر شَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض:144/3، وصحيح مسلم بشرح النووي:67/6.

وذكر القاضي عياض أن (مِن) قد تكون تبعيضية، والمراد من الصلاة النافلة، قال القاضي: "وقد يصح أن تكون للتبعيض على أصلها، وأنّ من النافلة ما يُصَلَّى فى المساجد، كتحية المسجد، ورواتب الصلوات وغير ذلك، ومنها ما يُصَلَّى فى البيوت"[125].

6- الـــــــواو:

وقعت الواو زائدة في كلام الرسول –صلى الله عليه وسلم– من ذلك:

أ- "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ"[126].

جوّز بعض العلماء أن تكون هذه الواو زائدة في هذا الحديث، كما جوزوا أن تكون عاطفة أو للحال، قال الشوكاني: " وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: " رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ... وهي عاطفة على مقدر...أَوْ الْوَاوُ زَائِدَةٌ ... أَوْ لِلْحالِ"[127].

بينما لم يُجوِّز الكَرْمَاني أن تكون الواو عاطفة، بل جعلها للحال، يقول: " (ولك الحمد) حال منه، أي: أدعوك، والحال أن الحمد لك لا لغيرك. فإن قلت: هل يكون عطفاً على جملة أدعوك؟ قلت: لا؛ لأنها إنشائية، وهذه خبرية".[128]

ويدل على زيادة الواو الرواية بدونها[129]، مما جعل النووي يُصرّح بأنْ لا فرق بين الروايتين، أي بين إثبات الواو وحذفها،حيث رجّح بعض العلماء الرواية بالواو؛ لاشتمالها على معنى زائداً[130] ، ورجّح بعضهم الرواية بحذفها؛ لأن الأصل عدم التقدير[131]، يقول النووي: " قَوْلُهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ هَكَذَا هُوَ هُنَا بِلَا وَاوٍ، وَفِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَقَدْ جَاءَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وَبِحَذْفِهَا، وَكِلَاهُمَا جَاءَتْ بِهِ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ، وَأَنَّ الْأَمْرَيْنِ جَائِزَانِ، وَلَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ"[132]

وردّ الشوكاني اختيار النووي بقوله:" وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ:(رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) ثَابِتَةٌ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهَا زِيَادَةٌ فَيَكُونُ الْأَخْذُ بِهَا أَرْجَحُ، لَا كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ: أَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لِإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى"[133].

وكلام صاحب العُدّة في شرح العُمْدَة واضح في أنّ رواية زيادة الواو أقوى من حيث المعنى، إذ يقول: "لكن إثبات الواو يدل على زيادة معنى؛ وهو النداء بالاستجابة؛ فكأنّه يقول: يا ربنا استجب، أو تقبل، ونحوهما، وعطف ذلك بقوله: "ولك الحمد"؛ فكأنّه خبر ثان، له الحمد سبحانه وتعالى؛ فكأنّه حمد الله تعالى بلفظ الخبر الدال على ثبوت الحمد له ملكاً واستحقاقاً؛ فاشتمل الكلام

---

125 - شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عياض:144/3، والمفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم 411/2 ، وصحيح مسلم بشرح النووي:67/6.

126 - صحيح مسلم: 174، كتاب: الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام، الحديث: 921، ومسند الإمام أحمد: 197/14 الحديث: 8502، وصحيح البخاري: 172، كتاب: الأذان، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، الحديث:689، وسنن ابن ماجة: 295/2، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في: إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، الحديث:1238، وسنن الترمذي: 194/2 باب: ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً، الحديث:361.

127 - نيل الأوطار: 290/2 وانظر: فتح الباري: 561/2،560، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: 318/5،وكوثَر المَعَاني الدَّرَارِي للشنقيطي:491/8، وشرح سنن النسائي للوَلَّوِي: 113/10.

128 - صحيح البخاري بشرح الكرماني: 104/5.

129 - انظر: مسند الإمام أحمد: 50/12 ، الحديث: 7144، و:191/15، الحديث: 9329، و: 366/32، الحديث: 19595، وصحيح البخاري: 182، كتاب: الأذان، باب: إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، الأحاديث: 732، 733، 734، وصحيح مسلم: 176، كتاب: الصلاة، باب: النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، الحديث: 632، 635.

130 - انظر: عمدة القاري: 318/5، وكوثَر المَعَاني الدَّرَارِي للشنقيطي:491/8.

131 -انظر:عمدة القاري: 318/5، وكوثَر المَعَاني الدَّرَارِي للشنقيطي:491/8.

132 - صحيح مسلم بشرح النووي:121/4، وانظر: فتح الباري: 561/2،560، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري:318/5.

133 - نيل الأوطار: 290/2.

على: معنى الدعاء، ومعنى الخبر. وحذف الواو دال على أحد هذين المعنيين فقط.[134] وهو مذهب ابن القيم؛ إذ يقول:" لا ينبغي أن تُهمَل زيادة الواو، فإنها تُصَيّر الكلام جملتين"[135].

ب- "مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ"[136]

يرى بعض العلماء أنّ الواو زائدة،منهم:عليّ القاري[137]، وقد ذكر صاحب المنهل الحديث أنّ العلماء منهم من قال بأنّها عاطفة، ومنهم من قال بأنّها للحال، يوضح ذلك قوله: "(وبحمده) قيل: الواو زائدة، فهو مع سبحان الله جملة واحدة، وقيل: عاطفة، أي: وبحمده سبحته، فذلك جملتان، وقيل: للحال، أي: أسبحه متلبساً بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح ونحوه"[138].

والدليل على زيادتها الرواية بدونها " مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ غُرِسَتْ لَهُ شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ"[139].

نتائج البحث:

- لم يقدم النحويون تعريفاً للإقحام في الاصطلاح.
- لم أقف على مقحمات فعلية، وما ورد منها لم تكن من لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم- حسب اطلاعي.
- لم يتعرض النحويون -إلا القليل منهم- للمقحمات في الحديث الشريف التي تمت دراستها، بينما شرّاح الحديث تناولوا هذه الظاهرة.
- الحروف أكثر المُقحَمات في الحديث الشريف.
- انحصرت المُقحَمات الاسمية في بعض الأسماء.
- تمثل لغة الحديث الشريف جانباً مهماً في الدرس النحوي، وهو ما يثري اللغة العربية ويزيدها مرونة واتساعاً.

134 - انظر: العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، لابن العطار:422/1.
135 - شرح سنن النسائي للوَلَّوي: 113/10.
136 - سنن الترمذي: 511/5، كتاب: الدعوات، باب:60، الحديث: 3464.
137 - انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 216/5، وانظر: تحفة الأحوذي للمباركفوري: 434/9.
138 - المنهل الحديث في شرح الحديث موسى شاهين 275/4.
139 - السنن الكبرى للنسائي:304/9، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ثواب من قال: سبحان الله العظيم، الحديث: 10594.

المصادر المراجع

-القرآن الكريم، برواية حفص.

1) إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري،أحمد بن محمد القسطلاني، وبهامشه: متن صحيح الإمام مسلم، وشرح الإمام النووي عليه. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة السابعة 1323هـ.
2) أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد عين السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
3) إعراب الحديث النبوي، عبد الله الحسين العكبري،تحقيق:عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
4) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفُرَنِّي التِّلِمْساني، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
5) الإقحام في التراكيب العربية، دراسة في ضوء التراث النحوي، عادل سرور، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد: السابع والثلاثون، أغسطس: 2005م.
6) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، الجزء الثالث والثلاثون، تحقيق: إبراهيم الترزي، الكويت، الطبعة الأولى،1421هـ 2000م.
7) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب،الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، 2012م.
8) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن المُبَاركفوري، مراجعة وتصحيح:عبد الرحمن عثمان، وعبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لا:ط، لا:ت.
9) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي، المعروف بابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
10) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان، لا:ط، لا:ت.
11) ربط الشوارد في حل الشواهد، ابن الحنبلي، تحقيق: شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
12) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م.
13) سنن ابن ماجة، وبهامشه حاشية السندي، ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للبوصيري، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1424هـ .- 2003م.
14) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، إعداد وتعليق: عزت الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
15) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده. مصر، لا:ط، لا:ت.

16) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، تحقيق: مكتب التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لا:ط، لا:ت.

17) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

18) شرح سنن النسائي، المسمى: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد الإثيوبي الوَلَّوِي، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.

19) شرح صحيح مسلم، المسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، عياض بن موسى بن عياض، تحقيق: يَحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.

20) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى: بالكاشف عن حقائق السنن، الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.

21) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1376هـ - 1956م.

22) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة لأولى، 1423هـ - 2002م.

23) صحيح البخاري بشرح الكَرْمَاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1401هـ - 1981م.

24) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم، در السلام، الرياض، الطبعة الثانية، 1421هـ - 2000م.

25) صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، 1347هـ - 1929م.

26) ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية، خالد بسندي، كلية الأسن، جامعة عين شمس، 2001م.

27) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن العطار، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006م.

28) عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ في إعراب الحديث النبوي، السيوطي، تحقيق: سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت، لا:ط، 1414هـ - 1994 م.

29) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، محمود العيني، ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

30) عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، مع شرح ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن، الطبعة الثانية، 1388هـ- 1968م.

31) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن بن حجر العسقلاني، تعليق: عبد العزيز بن باز، وعبد الرحمن البراك، دار طيبة، الطبعة الأولى،1426هـ - 2005م.

32) فتح المنعم شرح صحيح مسلم، موسى لاشين، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.

33) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1391هـ - 1972م.

34) القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأباذي، عالم الكتب، بيروت، لا:ط، لا:ت.

35) كتاب التيسير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، لا:ط، لا:ت.

36) كتاب السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

37) كتاب طرح التثريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأبو زرعة العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا:ط، لا:ت.

38) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، در الرشيد، العراق، لا: ط، 1981.

39) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل الكوراني ، تحقيق: أحمد عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.

40) كوثَر المعاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البخاري، محمد الخضر الشنقيطي، ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م.

41) لسان العرب المحيط، لابن منظور أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة: يوسف خيّاط، دار الجيل بيروت، ودار لسان العرب، بيروت، لا:ط، 1408هـ - 1988م.

42) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القارئ، ، الخطيب التبريزي، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م.

43) المسالك في شرح مُوَطَّأ مالك، محمد بن عبد الله بن العربي ، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1428-2007 م

44) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد،مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

45) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: إبراهيم شمس دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى:1420هـ - 1999م.

46) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة: 1425هـ - 2004م.

47) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى:1421هـ - 2001م.

48) المفاتيح في شرح المصابيح ، الحسين بن محمود ُ، المشهورُ بالمظْهِري، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، 2012 م

49) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو، وآخرين، دار ابن كثير،بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى،1417هـ - 1996م.

50) منحة الباري بشرح صحيح البخاري، المسمى(تحفة الباري) زكريا الأنصاري ، تحقيق: سليمان العازمي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005 م.

51) المنهل الحديث في شرح الحديث، موسى شاهين لاشين، دار الشروق،القاهرة، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.

52) الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: سليم الهلالي، مكتبة الفرقان، 1424هـ - 2003م.

53) النحويون والحديث الشريف، صالح صافار، مجلة الساتل، جامعة السابع من أكتوبر، العدد:الثاني، يونيو/الصيف، 2007، السنة الأولى.

54)نيل الأوطار،:محمد بن علي الشوكاني تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.

55)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1987م.